



الزقازيق- طريق الأحرار  
ص.ب ٣٨٤ - الرقم البريدي: ٤٤٥١١  
ت: ٢٣٤٩٦٩٥ - ٢٣٠٢٧٥٩

# شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالي

السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة .. وبعد ،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص  
المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١ .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

رئيس القطاع المالي

والمشرف على إدارة الأسهم والاستثمار

ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

تحريراً في ٢٠٢٣/٦/١٨



الزقازيق- طريق الأحرار  
ص ٣٨٤ - الرقم البريد: ٤٤٥١١  
ت: ٢٣٤٩٦٩٥ - ٢٣٠٢٧٥٩

# شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالي

السيد الأستاذ / وكيل اول الوزارة

مدير إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب

الجهاز المركزي للمحاسبات

تحية طيبة ... وبعد ،،

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ٦٥ والمؤرخ في ٢٠٢٣/٥/١٠.

- والمرفق به تقرير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات عن الفحص المحدود للقوائم المالية الوردية للشركة في ٢٠٢٣/٣/٣١.

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه أعلاه.

ونحن إذ نشكر

إسادة مراقبي الحسابات على مجهودهم البناء والمثمر مع الشركة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،

العضو المنتدب

للشئون المالية والتجارية

محاسب / عادل راغب حسين

ع. ضاحي  
التقدير

تحريراً في ٢٠٢٣ / /



الزقازيق- طريق الأحرار  
ص ب ٣٨٤ - الرقم البريدي: ٤٤٥١١  
ت: ٢٣٤٩٦٩٥ - ٢٣٠٢٧٥٩

# شركة مطاحن شرق الدلتا

شركة مساهمة مصرية

القطاع المالي

## الرد على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات

### عن الفحص المحدود للقوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١

الرد	الملاحظة
<p>- يرجع ذلك الى ثبات تكلفة الطحن منذ تاريخ ٢٠١٧/٨/١ حتى تاريخ ٢٠٢١/١٢/٣١ وزيادتها بمبلغ ٥٠ جنيه / للطن فقط اعتبارا من تاريخ ٢٠٢٢/١/١ برغم زيادة معظم عناصر تكاليف التشغيل المتمثلة في ( الكهرباء ، المواد البترولية ، مواد التعبئة ، المرتبات .... الخ ) وكذا انخفاض برامج الطحن في ضوء ما تقرره لجنة البرامج مما يؤثر على الطاقات المتاحة بالشركة وكذا تخفيض وزن رغيف الخبز من ١١٠ جم الى ٩٠ جم مما اثر على كميات الاقماح المطحونة .</p> <p>■ الامر الذي يؤثر على فائض نشاط التشغيل .</p>	<p>■ بلغ صافي الربح بعد الضريبة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٨٥,٦٧٧ مليون جنيه مقابل نحو ٧٤,٣٥٥ مليون جنيه خلال الفترة المثيلة من العام المالي السابق بزيادة قدرها ١١,٣٢٢ مليون جنيه، وقد ساهمت الإيرادات الناتجة عن غير أنشطة الشركة الرئيسية (إيرادات استثمارات مالية أخرى: إيرادات وأرباح متنوعة، إيرادات وأرباح أخرى: الفوائد الدائنة) بنحو ٥٣,٠٧٥ مليون جنيه ونسبة ٦١,٩٤% من الربح المُحقق.</p> <p>■ يتعين استغلال الطاقات المتاحة بالشركة لتعزيز إيرادات النشاط.</p>
<p>■ جرى الدعوة لعقد جمعية عامة غير عادية لتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة .</p>	<p>■ عدم توفيق الاوضاع بالشركة بما يتفق واحكام القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته وما لذلك من اثر على اعتماد وصحة تشكيل مجلس الادارة. ونتيجة لذلك لم تتمكن الشركة من توثيق محضر الجمعية العامة غير العادية للشركة في ٢٠٢١/١١/٢ والخاص بتعديل بعض مواد النظام الأساسي للشركة لدى الهيئة العامة للاستثمار والمنطق الحرة وما ترتب عليه من عدم توثيق واعتماد كافة محاضر الجمعيات العمومية ومحاضر مجلس الادارة اللاحقة لذلك التاريخ وذلك بالمخالفة للمادة رقم (٤٢) من قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية فضلا عن عدم صحة واعتماد تشكيل مجلس الادارة وفقا للتعديلات والقرارات المتخذة في هذا الشأن هذا ولم يتم التأشير والتعديل في السجل التجاري للشركة بتلك التعديلات نظرا لعدم اعتماد محضر الجمعية العامة مما يبق كافة التعديلات على البيانات الواردة بالسجل التجاري كما هي منذ ٢٠٢٠/١٢/١١ والتي تم الإشارة بها بتشكيل مجلس ادارة الشركة من رئيس مجلس ادارة غير متفرغ وعضو منتدب وعضو منتدب مالي بخلاف ماورد من استفسارات من ادارة البورصة المصرية في ٢٠٢٣/٣/٩ بشأن اسباب عدم توثيق محضر الجمعية السابق الإشارة اليه .</p> <p>■ يتعين ضرورة سرعة الانتهاء من توفيق الاوضاع السابق الإشارة اليها حتى تتماشى مع احكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته الصادرة بالقانون رقم ٤ لسنة ٢٠١٨ خاصة في ظل عدم وجود ممثل قانوني للشركة (منصب رئيس تنفيذي للشركة) حتى تاريخه مع ضرورة اتباع كافة الاجراءات القانونية لتصحيح الوضع القانوني لتشكيل مجلس الادارة واعتماد كافة محاضر الجمعيات ومجالس الادارة السابق الإشارة اليها.</p>



الرد	الملاحظة
<p>■ يتم جرد الأصول الثابتة والنقدية بالخرزينة في ٦/٣٠ كالمتبع في كل عام .</p>	<p>■ تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ صافي تكلفتها حو ٩٨,٦٩٤ مليون جنيه، وكذا مشروعات تحت التنفيذ، المخزون، النقدية بالخرزينة والبالغ قيمهم نحو ١١٣,١٩٤ مليون جنيه، ٣٠,٤٦٩ مليون جنيه، ٩٧٧ ألف جنيه على التوالي دون إجراء جرد فعلي لهم في ٢٠٢٢/٣/٣١ الأمر الذي لم يتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة.</p> <p>■ يتعين اتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة في تاريخ المركز المالي ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة.</p>
<p>■ سيتم إجراء التصويب اللازم .</p> <p>■ سيتم إجراء التصويب اللازم .</p>	<p>■ تم تغطية الأصول الثابتة خلال الفترة بنحو ٨,٩٠١ مليون جنيه وقد تضمنت الآتي :</p> <p>- نحو ٥,١٨٨ مليون جنيه قيمة عدد ٢ منخل جديد بمطحن السويس.</p> <p>■ نحو ٠,٤١٦ مليون جنيه قيمة ٤٣٠ متر كابل بميت غمر.</p> <p>■ ولم تقم الشركة باستبعاد قيمة الأصول المستبدلة الأمر الذي أدى إلى تضخم الأصول الثابتة بتكلفتهم .</p> <p>■ نحو ٠,٥٥ مليون جنيه بالخطأ قيمة ما تم صرفه على اعمال صيانة صوامع مطحن بورسعيد وصحته مصروفات صيانة طبقاً لما يقضي به معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الأصول الثابتة وإهلاكاتها الفقرة (٢٠) والذي يقضي بأنه لا تعتبر التكاليف المنفقة في استخدام أو إعادة تشغيل الأصل أو تغيير أجزاء منه ضمن تكلفة الأصول الثابتة.</p> <p>■ يتعين إجراء التصويب اللازم في هذا الشأن.</p>
<p>■ سيتم إجراء التصويب اللازم .</p>	<p>■ تم تغطية الأصول الثابتة والمشروعات تحت التنفيذ بنحو ١٢,٦٤٥ مليون جنيه خلال الفترة (نحو ٥٨١ ألف جنيه بالأصول الثابتة، نحو ١٢,٠٦٤ مليون جنيه بالمشروعات تحت التنفيذ) وذلك بالخطأ حيث أنها تمثل ضريبة القيمة المضافة على الأصول المشتراة والواجب تحميلها على حساب مصلحة الضرائب وذلك وفقاً لنص المادة (٢٨ مكرر) من القانون (٦٧) لسنة ٢٠١٦، حيث درحت الشركة على هذا.</p> <p>■ ويتصل بذلك أن الشركة تحملت ضريبة قيمة مضافة بسعر ١٤% بدلاً من سعر ٥% على الآلات والمعدات الواردة من الخارج والخاصة بخطوط الإنتاج طبقاً لما تقضي به المادة رقم (٣) من القانون السالف ذكره وكذا قرار وزير المالية رقم (٢١٢) لسنة ٢٠٢٢ في هذا الشأن الأمر الذي أدى الى تحميل الشركة نحو ١٠ مليون جنيه بالزيادة (قيمة الفرق بين سعري الضريبة) خلال فترة الفحص فقط .</p> <p>■ يتعين بحث ما سبق وحصر كافة الحالات المثيلة واستبعاد قيمة تلك الضريبة من قيمة أصول الشركة وتحميلها على حساب مصلحة الضرائب ومراعاة إجراء التعديلات الواجبة في قيمة أهلاك تلك الأصول والعمل على تسوية تلك المبالغ مع مصلحة الضرائب والجهات المختصة.</p>

الرد	الملاحظة
<p>سيتم إجراء التصويب اللازم .</p>	<p>رغم وقف العمل بمطحن السنانية بدمياط منذ أبريل ٢٠٢٢ وذلك لتطويره وفك وتشوين الخط القديم وذلك بناء على قرار مجلس إدارة الشركة في ٢٠٢٢/٣/١٦ وقرار الرئيس التنفيذي في ٢٠٢٢/٤/٢ إلا أنه لم يتم اتخاذ قرار تكهين واستبعاد تلك الأصول والتي تبلغ صافي قيمتها الدفترية نحو ٤٠٠ ألف جنيه وذلك رغم قيام الشركة بتحويل بعض اجزاء المطحن الى بعض الوحدات واثباتها وفقا للدورة المستندية للمخازن من اذون صرف واذون اضافة بدون قيمة مالية رغم استمرار ثباتها ضمن حسابات الأصول.</p> <p>يتعين الدراسة بهذا الشأن اتخاذ القرار حتى تظهر أصول الشركة على حقيقتها.</p>
<p>تم التفاوض مع المورد وتم الانتهاء من عمل الخوازيق على عمق ٤٤ متر وجرى العمل على إنجاز اعمال التركيبات .</p>	<p>بلغ رصيد حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ نحو ١١٣,١٩٤ مليون جنيه تبين بشأنها الآتي:</p> <p>نحو ٩٧,٣٧٣ مليون جنيه قيمة أعمال مدنية وميكانيكية لتطوير مطحن السنانية بدمياط (منها نحو ٤,٩٦٥ مليون جنيه عن الأعمال المدنية مدرجة بحساب التكوين الاستثماري ونحو ٩٢,٤٠٨ قيمة الآلات المستوردة للمطحن بحساب الأنفاق الاستثماري والتي وردت خلال الفترة من مايو حتى سبتمبر ٢٠٢٢ وتم اضافتها لمخازن الشركة)</p> <p>وتبين من ح/ التكوين الاستثماري حيث ان .</p> <p>لازال حساب الأنفاق الاستثماري يتضمن قيمة الآلات الخاصة بالمطحن رغم ورود آخر شحنة منها وردت في ٢٠٢٢/٩/٧ .</p> <p>لم يتم تلبية حساب (دائنو شراء أصول) بباقي القيمة المستحقة للمورد الأجنبي عن الاعتماد المستندي (البالغ نسبتها ١٠% من قيمة المعدات الواردة) نحو ٨,٠٤١ مليون جنيه المعادل نحو ٤١٩٢٨٣ يورو وذلك وفقاً لأسعار الصرف في تاريخ تنفيذ بنود العقد.</p> <p>عدم حساب وتسوية فروق اسعار الصرف لقيمة ال ١٠% في تاريخ المركز المالي نتيجة ارتفاع اسعار الصرف حيث بلغ سعر الصرف نحو ٣٣,٦٨ جنية /يورو في حين سعر الصرف للعملة نحو ١٩,١٥ في تاريخ اثبات فتح الاعتماد مما يستوجب اظهار فروق عملة بنحو ٦,٠٨٠ مليون جنية.</p> <p>رغم استكمال وصول كافة مشمول الاعتماد الخاص بمعدات المطحن من الخارج خلال الفترة من مايو ٢٠٢٢ حتى سبتمبر ٢٠٢٢ والمشونة في العراء تحت المظلة بمطحن السنانية بدمياط إلا أنه لم يتم الانتهاء من الاعمال المدنية الخاصة بمنشآت المطحن حتي تاريخه نتيجة وجود اخطاء من المكتب الاستشاري في تقديره للجهد والاحمال الخاصة بالتربة (جسات وخوازيق) حيث افاد في تقريره بان لإنشاء تلك الصوامع الملحقة بالمطحن يجب عمل خوازيق على عمق ٢٥ متر في حين ان المقاول المسئول عن التنفيذ اشار في اختبار التربة لى انه يجب ان تكون تلك الخوازيق على عمق ٤٤ متر وهذا ما ايده رأى اللجنة المشكلة من جامعة المنصورة وقد ترتب على ما سبق الآتي :</p>

الرد	الملاحظة
	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ زيادة مبدئية في التكلفة تقدر بنحو ١٧ مليون حتى تاريخه.</li> <li>■ تكلفة تتمثل في الوقت الضائع لحسم الخلافات في الاعمال المدنية ولتى لم تحسم حتى تاريخه وذلك عن حجم اموال منقفة وغير مستغلة بلغت نحو ٩٧,٣٧٣ مليون جنية.</li> <li>■ يتعين إجراء التصويبات اللازمة للوقوف على التكلفة الحقيقية لتلك الاعمال مع سرعة نهو كافة الخلافات المتعلقة بالأعمال الانشائية للبدء في انجاز اعمال التركيب تفاديا لمزيد من الخسائر المترتبة على التأخير في تنفيذ تلك الاعمال وعطلة الاموال المستثمرة في ذلك المشروع حفاظا على اموال وحقوق الشركة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ تم إحالة الموضوع الى القطاع القانوني للتحقيق .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ نحو ٥,٠٧٠ مليون جنية قيمة أعمال تأهيل مباني وإنشاءات مطحن السادات بدمياط والمسندة لشركة الأشقاء منذ مايو ٢٠٢١ ومحدد الانتهاء منها خلال ستة أشهر وحتى تاريخه لم يتم نهو الأعمال بالإضافة إلى وجود ملاحظات تمنع الاستلام ورفض المقاول استكمال الأعمال ولم يتم اتخاذ أي إجراء تجاه الشركة المنفذة.</li> <li>■ بخلاف نحو ٣٠٠ ألف جنية تحت مسمى المركز القومي لبحوث الإسكان قيمة ما تم سداده لوزارة الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية " جهاز التفتيش الفني " عن مراجعة الاعمال المذكورة منذ بدايتها وتحديد المسؤولية بشأنها وفقاً لقرارات مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٩/٢٩، ١٠/٣١، ٢٠٢١/١١/٢٨ .</li> <li>■ يتعين بحث ما سبق وتحديد أسباب التأخير في نهو الأعمال بالمطحن والمتسبب عن ذلك في ضوء توقف المطحن وعدم الاستفادة من الأموال المستثمرة فيها.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>■ سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢) .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>■ بلغ المخزون في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ٣٠,٤٦٩ مليون جنية، وبالمراجعة تبين ما يلي:</li> <li>■ مخالفة معيار المحاسبة المصري رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تنص بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافي القيمة الإستردادية (البيعية) أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط.</li> <li>■ ويتصل بما سبق من أن الإيضاح رقم (٧) والخاص بالمخزون ضمن الإيضاحات المتممة تضمن أن " باقي عناصر المخزون يتم تقييمها بالمتوسط المرجح " ونشير في هذا أنها طريقة من طرق حساب التكلفة وليست طريقة تقييم للمخزون طبقاً للفقرة رقم (٢٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والتي تنص على " تستخدم طريقة الوارد أولاً يصرف أولاً أو طريقة المتوسط المرجح في تحميل تكلفة المخزون في حالات بنود المخزون " .</li> <li>■ يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعيات العامة للشركة بالالتزام بمعيار المحاسبة المصري المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون في تاريخ المركز المالي في ٢٠٢٣/٣/٣١ .</li> </ul>



الرد	الملاحظة
<ul style="list-style-type: none"> <li>جاري دراسة عمل وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن علما بان مخلفات الطحن يظهر اثارها في ارتفاع نسب التصافي والعاقد منها يؤول لصالح هيئة السلع التموينية وذلك عند زيادة معدلات التصافي للنخالة الخشنة .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ضعف الرقابة على مخلفات الطحن (نواتج الغربلة) بمطاحن الشركة وعدم إتباع دورة مستندية لتلك المخلفات وعدم تسجيلها ببيانات الإنتاج اليومية أو التصافي الشهرية ، وقد بلغت كمية القمح المطحون بمطاحن الشركة مختلف الدرجات حوالي ٦٠٤,٦٠٥ ألف طن خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ بما يعادل حوالي ٥٩١,٣٤٢ ألف طن قمح ٢٤ قيراط بفارق قدره حوالي ١٣,٢٦٣ ألف طن ما بين مخلفات طحن ونواتج غربلة في حين بلغت كمية المخلفات المباعة حوالي ٦٦٥ طن فقط بفارق قدره حوالي ١٢,٥٩٤ ألف طن دون وجود ما يفيد كيفية التصرف في هذا الفرق خاصة في ظل عدم وجود أرصدة لمخلفات الطحن بمطاحن الشركة.</li> <li>ومما هو جدير بالذكر ارتفاع نسبة تصافي المطاحن التي تراوحت خلال الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ بين ١٥٩,٢% بمطحن ميت غمر إلى ١٥٦,٣٤% بمطحن السويس متجاوزاً النسبة النمطية ووفقاً لأخر تعليمات صادرة من الهيئة العامة للسلع التموينية والمحددة بنسبة ١٥٢,٥%، مما يظهر وجود انحراف إيجابي كمي في الإنتاج) مع انحراف سلبي (مواصفة المنتج) الأمر الذي كبد الشركة غرامات مخالفة مواصفات خلال الفترة بلغت جملتها نحو ٥٠٠ الف جنيه وفقاً لما جاء بالمطابقة التي تم إجرائها مع الهيئة العامة للسلع التموينية في حينه.</li> <li>يتعين وضع دورة مستندية لمخلفات الطحن وموافاتها بموقف الفروق لظاهرة لظاهرة بين نواتج الغربلة والمخلفات المباعة وأسبب عدم إثبات المخلفات بمحاضر التصفية وبيانات الإنتاج اليومية. كما يتعين بحث أسباب عدم الالتزام بالمواصفات القياسية للإنتاج وما له من أثر سلبي على نتائج أعمال الشركة .</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>سيتم إجراء التصويب اللازم .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يتضمن حسب المخزون نحو ٦,٤٧١ مليون جنيه قيمة قطع غير مواد تعبئة وتغليف ورد مشمولها خلال فترة المركز المالي ولم يتم تسويتها.</li> <li>يتعين إجراء التصويب اللازم مع دراسة المنصرف من الأصناف الواردة لما لذلك من أثر مباشر على نتائج أعمال الفترة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>جاري العمل على إجراء المطابقات اللازمة .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يتم إجراء المطابقات اللازمة مع كبار العملاء على أرصدهم المدينة في ٢٠٢٣/٣/٣١ .</li> <li>يتعين إجراء المطابقات اللازمة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه نتائج تلك المطابقات.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>يتم تقييم الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية في ٦/٣٠ كالمعتاد من كل عام .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يتم تقييم الاستثمارات المتداولة في الأوراق المالية (الأسهم) والبالغه نحو ١,٤٨٨ مليون جنيه حيث تم التقييم طبقاً للأسعار السوقية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وصحته نحو ٢,٢٩٥ مليون جنيه طبقاً للأسعار في نهاية يوم الخميس الموافق ٢٠٢٣/٣/٣٠ وبفارق قدره ٨٠٧ ألف جنيه.</li> <li>يتعين إجراء التصويب اللازم لإثبات تلك الاستثمارات بالقيمة السوقية وفقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) فقرة (٢٥)</li> </ul>

الرد	الملاحظة
<p>■ جارى دراسة ما ورد بالملاحظة .</p>	<p>■ - تضمنت الحسابات المدينة ارصدة مدينة متوقفة بنحو ٨,٤٦٨ مليون جنيه (منها نحو ٧,٧٤٥ مليون جنيه بحساب العملاء . ونحو ٧٢٣ ألف جنيه للأرصدة المتوقفة بحساب الأرصدة المدينة الأخرى) مكون بشأنها مخصص ديون مشكوك في تحصيلها .</p> <p>■ يتعين ضرورة دراسة مجمع الاضمحلال للمدينين وتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٢٨) بشأن المخصصات، وتطبيق الفقرة رقم (٥,٥) من معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) بشأن الأدوات المالية.</p>
<p>■ سيتم إعادة دراسة مخصص الضرائب فى ٦/٣٠ .</p>	<p>■ بلغ رصيد المخصصات (بخلاف إهلاك الأصول، ومخصص الدين المشكوك في تحصيلها) نحو ١٠٨,٠٩٤ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٣/٣١ ولم نوافق بدراسة لتلك المخصصات، وبالمراجعة تبين بشأنها ما يلي:</p> <p>■ بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٢٣,٨٩٣ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية منها ما ورد بمطالبة مصلحة الضرائب المصرية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٥ بمبلغ نحو ٥١,١١١ عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ مليون جنيه ومُسدّد عنها مبلغ نحو ٤٦,٤٠٤ مليون جنيه بفارق قدره ٤,٧٠٧ مليون جنيه ومُكون عنها مخصص بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٧٩٣ ألف جنيه.</p> <p>■ يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض المخصص بمبلغ نحو ٧٩٣ ألف جنيه مقابل التعلية لمخصصات إنتفي الغرض منها.</p>
<p>■ سيتم إعادة دراسة مخصص المطالبات فى ٦/٣٠ .</p>	<p>■ بلغ مخصص امطالبات والمنازعات نحو ٣٨,٨٨٠ مليون جنيه وبنسبة ١٣٦% من المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضي وأخرى وبالغة نحو ٢٨,٥٨٩ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص في ٢٠٢٣/٣/٣١، وقد تضمن المخصص مبلغ نحو ١٢,٧٦٣ مليون جنيه لمقابلة الدعاوي الخاصة بورثة أحمد محمد صالح ووفقاً لبيانات القطاع القانوني وما تم عرضه بمجلس إدارة الشركة فإن الشركة أصبحت ليست خصم في النزاع وعليه إنتفي سبب تكوين المخصص.</p> <p>■ يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض المخصص بمبلغ نحو ١٢,٧٦٣ مليون جنيه مقابل التعلية لمخصصات إنتفي الغرض منها حتى لا يمثل احتياطي سري.</p>



الرد	الملحوظة
<p>قامت الشركة بالمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وقد وجدت مبالغ تمثل غرامات تموينية عن سنوات سابقة ولم يتم موافقتها بأى مكاتبات خاصة بغرامات العام المالى الحالى .</p>	<p>■ بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ٤٥,٣٢١ مليون جنيه منها:  * نحو ٨,٧٨٠ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة والدراسة المعدة بمعرفتها والبالغة نحو ٨,٧٧٣ مليون جنيه، في حين بلغ إجمالي المطالبات بغرامات وعقوبات تموينية حتى تاريخ الفحص في مايو ٢٠٢٣ نحو ٥٧٠ ألف جنيه.  ■ يتعين إعادة دراسة المخصص وزيادة الرقابة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات.</p>
<p>■ صدر قرار لجنة الطعن لصالح الشركة بوجوب سداد مبلغ ١٧,٢٣٢ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصالحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ وقامت هيئة قضايا الدولة فرع الشرقية بإخطار الشركة بصحيفة طعن ضريبي على قرار لجنة الطعن مُقدم من السيد/ وزير المالية بصفته الرئيس الأعلى لمصالح الضرائب العامة والسيد/ رئيس المركز الضريبي لكبار الممولين بصفته ضد الممثل القانوني للشركة وسيتم موافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالموقف القانوني عند صدور أى أحكام ،</p>	<p>■ نحو ٣٧,٨٧١ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصالحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٦/٧/١ حتى ٢٠١٨/٦/٣٠.  ■ بخلاف ما تم سداده بنحو ٦٩,٥٦٨ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ حتى ٢٠١٦/٦/٣٠ ضريبة مبيعات وقيمة مضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر خصماً من المخصص وهي محل دعاوى قضائية مازالت متداولة.  ■ يتعين ضرورة موافقتنا بالموقف القانوني حيال تلك الدعاوى المتداولة وما انتهت إليه.</p>
<p>■ تم تلافى ما ورد بالملاحظة .</p> <p>■ جرى الإعداد للمطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية .</p>	<p>■ بلغت أرصدة لموردين في ٢٠٢٣/٣/٣١ نحو ١٣,٠٦٦ مليون جنيه (دائن)، وبالمراجعة تبين ما يلي:  ■ تم اجراء مقاصة بين ارصدة الموردين الدائنة والمدينة في تاريخ المركز المالي والبالغ قيمتها نحو ٤٠٩,٢٥٨ مليون جنية، نحو ٣٩٦,١٩١ مليون جنيه على التوالي وتم اظهار ناتج تلك المقاصة فى القوائم المالية المنتهية فى ٢٠٢٣/٣/٣١ برصيد ١٣,٠٦٧ مليون جنية (دائن) بالمخالفة بما يقضى به معيار المحاسبة المصرية رقم (١) - عرض القوائم المالية - ومما له الأثر على عدم صحة اعداد قائمة التدفقات النقدية فضلا عن عدم اظهار قائمة المركز المالي للشركة على حقيقتها عن تلك الفترة.  ■ عدم اجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٣/٣/٣١ مع الهيئة انعامه للسلع التموينية على أرصدها المدينة البالغة نحو ٣٨٢,٢٢٣ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٤٠٠,٥٦٨ مليون جنيه.  ■ أسفرت المطابقة مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدة ٢٠٢٢/١٢/٣١ عن تحفظ الشركة على مصاريف الغرلة بقيمة قدرها ٢٥٥ ألف جنيه، وأغفال المطابقة على تحفظات بالسنوات السابقة مما أدى إلى ظهور فروق لصالح الشركة بنحو ١٢,٩٧٢ مليون جنيه وفروق لصالح الهيئة العامة للسلع التموينية بنحو ١٣ مليون جنيه وكانت الجمعية العامة العادية في ٢٠٢٢/١٠/١٨ قد أوصت بتشكيل لجنة لبحث الخلافات الخاصة بالهيئة العامة للسلع التموينية وهذا ما لم يتم حتى تاريخه.</p>

الرد	الملاحظة
<ul style="list-style-type: none"> <li>جاري العمل على تشكيل لجنة لفحص ودراسة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية وإجراء التسويات اللازمة في ضوء تقرير اللجنة .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ويتصل بما سبق- تضمن حساب الموردين " المدين " في ٢٠٢٣/٣/٣١ مديونية على الهيئة العامة للسلع التموينية بمبلغ نحو ١٢١,٢٣٦ مليون جنيه تحت مسمى منظومة اخبز الجديد (أ) منها جزء يخص الشركة والجزء الآخر بحساب العملاء الدائن تمثل أرصدة لمطاحن القطاع الخاص والمخابز، وقد تمت المطابقة لجانبها مع الهيئة العامة للسلع التموينية في ٢٠١٨/٦/٣٠، وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه لفروق وأسبابها ولم تظهر بالمطابقة التي تمت مع الهيئة على أرصدها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .</li> <li>يتعين ضرورة إجراء التصويب اللازم بشأن ذلك مع ضرورة اجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية حتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل، مع ضرورة موافقاتنا بما تم بشأن تشكيل اللجنة الخاصة بفحص ودراسة حسابات الهيئة العامة للسلع التموينية ودراسة كافة الفروق وإدراج التحفظات لصالح الشركة والهيئة العامة للسلع التموينية بالحسابات المختصة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ذلك</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>سيتم الالتزام بما تقضى به احكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى في ٢٠٢٣/٣/٣١ مبلغ نحو ٨٦٥ ألف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المرتدة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .</li> <li>يتعين ضرورة الالتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضريبة على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإفادة وتوريدها لوزارة المالية.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>سيتم إجراء التصويب اللازم .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>عدم تحميل الاستخدامات (المواد البترولية) في ٢٠٢٣/٣/٣١ بمبلغ ٨٥١ ألف جنيه قيمة إستهلاك بونات البنزين والسولار عن شهر مارس ٢٠٢٣ لوحدات ومناطق الشركة المختلفة طبقاً للبيان الوارد من إدارة المراجعة بالشركة.</li> <li>يتعين إجراء التصويب اللازم في ضوء ما سبق.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>سيتم إجراء التصويب اللازم .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تضمن حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) مبلغ ٨٩٥ ألف جنيه قيمة تعويضات عن بدل نقدي وأجازات وقضايا عمالية عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ وذلك رغم تضمين مخصص المطالبات والمنازعات (القضايا) لمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه لمواجهة قضايا عمالية عن رصيد الأجازات.</li> <li>- لم يتم مراعاة تطبيق معيار رقم (٥) من معيار المحاسبة المصرية بشأن مبلغ ٩٩٥٠ ألف جنيه الظاهر ضمن الإيرادات بقائم الدخل الخاصة بذات الفترة .</li> <li>يتعين إجراء التصويب اللازم بتخفيض حساب أعباء وخسائر (تعويضات وغرامات) بمبلغ ٥٠٠ ألف جنيه مقابل الخصم من مخصص المطالبات والمنازعات (القضايا) بنفس المبلغ مع تدعيم المخصص بالشكل المناسب طبقاً للالتزام الحتمي والقانوني القائم.</li> </ul>



الرد	الملاحظة
<ul style="list-style-type: none"> <li>تم التنبيه نحو ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تم حساب ضريبة الدخل تقديرياً بمبلغ ٢٤,٩٧٢ مليون جنيه دون حسابها وفقاً لمتطلبات الإقرار الضريبي وذلك لأغراض المركز المالي في ٢٠٢٣/٣/٣١، كما لم تقم الشركة بحساب الضريبة المؤجلة عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١، وذلك رغم أن إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ بلغت نحو ٨,٩٠١ مليون جنيه.</li> <li>يتعين الالتزام بمعايير المحاسبة المصرية ومنها معيار رقم (٢٤) ضرائب الدخل، ومعيار رقم (٣٠) القوائم المالية التورية وثر ذلك على القوائم المالية ونتائج الأعمال.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>سيتم إجراء التصويب اللازم .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي السامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتي تبلغ نحو ١,١٩٣ مليون جنيه وذلك بالمخالفة للقانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ الصادر بشأن نظام التأمين الصحي السامل ولائحته التنفيذية، والكتاب الدوري رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ الصادر من مصلحة الضرائب المصرية.</li> <li>يتعين ضرورة الالتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية والكتاب الدوري الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز لمالي لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>سيتم إجراء التصويب اللازم .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>تضمنت الإيضاحات المتممة للمركز المالي في ٢٠٢٣/٣/٣١ البند رقم (٤) والخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة أنه " تم حساب الإهلاك تقديرياً وفقاً للقواعد والمعدلات المتبعة في السنوات السابقة " حيث تم حسابه على أرصدة ٢٠٢٢/٦/٣٠ بنحو ١٠,٢٩٣ مليون جنيه عن الفترة من ٢٠٢٢/٧/١ حتى ٢٠٢٣/٣/٣١، دون الأخذ في الاعتبار إضافات الأصول الثابتة حتى ٢٠٢٣/٣/٣١ البالغة نحو ٨,٩٠١ مليون جنيه.</li> <li>يتعين إجراء التصويب اللازم لإظهار المركز المالي على حقيقته، مع مراعاة العمر المتبقي للأصول عند حساب الإهلاك لتك الإضافات لإنهاء الأعمار لبعضها ولقرب إنتهاء البعض الأخر.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>سيتم إجراء التصويب اللازم .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:</li> <li>ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية في ٢٠٢٣/٣/٣١، ومن صور ذلك يلي :</li> <li>عدم الإفصاح بالإيضاحات المتممة عن الأصول المهداة وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٣٩) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٢) الخاص بالمحاسبة عن المنح والإفصاح عن المساعدات.</li> <li>لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير في حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل لشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصري رقم (١) الخاص بعرض القوائم المالية.</li> </ul>



رد	الملاحظة
<ul style="list-style-type: none"> <li>سيتم إجراء التصويب اللازم .</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية دورية - الفقرة (١١)، ومعيار المحاسبة المصري رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧).</li> <li>يتعين الالتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية السابق الإشارة إليها مع ضرورة تلافى ما سبق.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تم التنبيه نحو ضرورة تنفيذ توصيات الجمعيات العامة بضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادي له بما يعود بالنفع على الشركة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>ما زال رصيد المخزون " قطع غيار ومهمات، ومواد التعبئة والتغليف " فى ٢٠٢٣/٣/٣١ يتضمن أصناف راكدة بلغت تكلفتها نحو ١,٩٤٤ مليون جنيه (طبقاً لحصر الشركة).</li> <li>يتعين ضرورة دراسة أوجه الاستفادة من المخزون الراكد والعمل على التصرف الإقتصادي له مع تطبيق ما ورد بالفقرات أرقام ٩، ٢٨، ٣٤ من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) والخاص بالمخزون.</li> </ul>
<ul style="list-style-type: none"> <li>تم التنبيه نحو ضرورة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة إحصائياً للرقابة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الإلكترونية على مستوي الدولة، تم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع نظام برنامج محاسبي إلكتروني (سيسستم) للتحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي والأمر على هذا النحو يؤدي إلى إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة نحو تحول إلى مصر الرقمية.</li> <li>نوصي بضرورة سرعة العمل على التحول من النظام اليدوي إلى النظام الآلي لمواكبة توجه الدولة وسهولة الحصول على التقارير والمعلومات بشكل منتظم وربط الشركة بمناطقها المختلفة وإحصائياً للرقابة.</li> </ul>

❖ تولى الشركة تقارير السيد الأستاذ / مراقب الحسابات العناية الواجبة وتنفيذ كافة ما يرد بها من توصيات لتلافى أي ملاحظات .

والله ولي التوفيق ،،،

**العضو المنتدب**

للشؤون المالية والتجارية

  
محاسب / عادل راغب حسين

  
تخريراً فى / ٢٠٢٣/

\_\*\_\*\_\*